الأمم المتحدة

E/CN.7/2008/L.17

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
7 March 2008
Arabic
Original: French

لجنة المخدرات

الدورة الحادية والخمسون

فيينا، ١٠-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨

البند ٦ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات:
المسائل الأخرى الناشئة عن المعاهدات الدولية
لمراقبة المخدرات

بوركينا فاسو، السودان، كوت ديفوار، النيجر: مشروع قرار

التصدي للتهديد الذي يمثله توزيع الأدوية، بما فيها الأدوية المزيَّفة، في السوق غير الخاضعة للتنظيم الرقابي

إن لجنة المخدرات،

إذ تضع في اعتبارها أن توزيع الأدوية، بما فيها الأدوية التي تحتوي على مواد خاضعة للمراقبة الدولية، على نحو غير مشروع في السوق غير الخاضعة للتنظيم الرقابي، ما زال يمثل مشكلة خطيرة في كثير من البلدان، وخاصة في البلدان النامية،

وإذ تلاحظ أن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، في تقريرها لعام ٢٠٠٦،[1] سلّطت الضوء على أمور منها المشاكل ذات الصلة بالعقاقير الخاضعة للمراقبة الدولية والسوق غير الخاضعة للتنظيم الرقابي،

* E/CN.7/2008/1.

(1) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠٠٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.07.XI.11).

وإذ تضع في اعتبارها أن بعض الأدوية التي تحتوي على مواد خاضعة للمراقبة الدولية تُسرَّب من السوق الرسمية المشروعة وتباع في السوق غير الخاضعة للتنظيم الرقابي أو هي أدوية مزيَّفة،

وإذ تلاحظ أن تلك الأدوية التي تحتوي على مواد خاضعة للمراقبة الدولية هي من نوعية دون مستوى المواصفات المحددة أو هي غير ناجعة، وأن استعمالها يمكن أن يؤدي إلى الارهان، بل يمكن أن يكون قاتلا في بعض الحالات،

وإذ تشير إلى النطاق الراهن لمشكلة توزيع أدوية في السوق غير الخاضعة للتنظيم الرقابي، وأنها تتسم أكثر فأكثر بوجود شبكات تهريب تعمل في سوق غير مشروعة منظمة ومحكمة البنية وبتوسع نطاق المنتجات التي تحتوي على مخدرات ومؤثرات عقلية وتتوافر في تلك السوق،

وإذ تلاحظ أن أسباب ظاهرة الأدوية التي تباع في السوق غير الخاضعة للتنظيم الرقابي مرتبطة أساسا بالفقر والركود الاقتصادي،

وإذ تدرك أن كثيرا من الدول المتضررة من توزيع الأدوية على نحو غير مشروع ومن الاستخدام المؤذي للأدوية التي يُحصل عليها في السوق غير الخاضعة للتنظيم الرقابي قد اتخذت عددا من التدابير الوقائية والرقابية من أجل مكافحة هذه الآفة العالمية،

وإذ تلاحظ الجهود التي تبذلها منظمات دولية كمنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للجمارك والإنتربول ومنظمات إقليمية معنية في سبيل مكافحة هذه المشكلة مكافحة أنجع وحماية السكان،

١- تطلب إلى الدول الشريكة أن تواصل عرض تعاونها ودعمها الكاملين من خلال توفير الموارد البشرية والمادية، بما في ذلك تنظيم برامج تدريب، على الدول المتضررة من توزيع الأدوية، بما فيها الأدوية المزيَّفة، في السوق غير الخاضعة للتنظيم الرقابي، بغية القضاء على هذه المشكلة؛

٢- تشجّع الدول المتضررة من هذه الآفة على أن تنظر في اعتماد التدابير اللازمة لتيسير الكشف السريع عن الأشكال الجديدة التي يتخذها توزيع الأدوية، بما فيها الأدوية التي تحتوي على مواد خاضعة للمراقبة الدولية، توزيعا غير مشروع، واستخدام الأدوية التي يُحصَل عليها في السوق غير الخاضعة للتنظيم الرقابي؛

٣- تطلب إلى الدول الأعضاء أن تنظر في تنفيذ التوصيات التي قدّمتها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٦،[2] وذلك بشكل خاص للأغراض التالية:

(أ) تطبيق أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات تطبيقا صارما بغية الحيلولة دون تسريب المواد الخاضعة للمراقبة الدولية إلى السوق غير الخاضعة للتنظيم الرقابي؛

(ب) تنفيذ سياسات فعّالة لمكافحة صنع أدوية مزيَّفة وتوزيعها؛

(ج) توفير إطار قانوني شامل من أجل إدراج التجارة بالمنتجات المزيَّفة في عداد الجرائم الخطيرة؛

(د) ضمان تولّي الدول المعنية تنظيم صادرات المستحضرات الصيدلانية بغية الحيلولة دون تصدير منتجات مزيَّفة أو رديئة النوعية؛

٤- تطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يُساعد الدول الأعضاء على مكافحة توزيع الأدوية التي تحتوي على مواد خاضعة للمراقبة الدولية، بما فيها الأدوية المزيَّفة، واستعمالها على نحو غير مشروع.

---

(2) المرجع نفسه، الفقرة ٣٨.